ألقت كلمتها أمام «قمة الإعاقة العالمية» مؤكدة الحرص على تطبيق الاتفاقية الأممية المتعلقة بذلك

الحويلة: حريصون على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل

الحويلة مترئسة وفد الكويت المشارك بالقمة

الحويلة مع سفيرتنا لدى ألمانيا ورئيسة جمعية أهالي ذوي الإعاقة وعضو اللجنة الدولية للإعاقة

برلين - "كونا": أكدت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الأربعاء حرص دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليج الأخرى على تبني سياسات داعمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

جاء ذلك في كلمة باسم وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ألقتها الحويلة أمام قمة الإعاقة العالمية الثالثة التي تستضيفها العاصمة الألمانية برلين بتعاون مشترك بين الحكومتين الألمانية والأردنية والتحالف الدولي للإعاقة وتستمر يومين.

وشددت الحويلة في كلمتها خلال ندوة باسم "التشغيل الشامل في المنطقة العربية: التحديات والسياسات المقترحة" على الحرص على تطبيق المادة 27 من الاتفاقية الأممية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تبرز الحاجة إلى سياسات وتشريعات داعمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق تقدم محرز بالرغم من "التمييز" الذي يشكل تحديا.

الكويت حققت نجاحا كبيرا من خلال نموذج الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي والمجتمع المدني

الدول الخليجية تبنت سياسات لمنع التمييز وضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في العمل

وأشادت بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال قائلة إن الدول الخليجية "تبنت سياسات لمنع التمييز" وخصت بالذكر دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية التي نصت قوانينها على ضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في العمل.

وحول جهود دولة الكويت أشارت إلى النجاح الذي حققته من خلال نموذج الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي والمجتمع المدني وذلك عبر مبادرة "شركاء لتوظيفهم".

وقالت إن المبادرة أسهمت في تدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مسارات عمل تخصصية ما جعلها "نموذجا يحتذى به في مجال سياسات التوظيف".

وبينت أن تعزيز التشغيل الشامل "يتطلب تبادل الخبرات واعتماد استراتيجيات مبتكرة تضمن الاستقلالية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي".

وأعربت الحويلة عن أملها في أن تثمر القمة العالمية توصيات تسهم في تطوير السياسات وتعزيز التعاون الدولي لضمان مشاركة أكثر فاعلية للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

ووفق المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة فإن قمة الإعاقة العالمية ببرلين تهدف إلى حشد الجهود من أجل دمج الأفراد من ذوي الإعاقة في جميع إنحاء العالم في مجتمعاتهم.

وذكر المجلس أن القمة تعد آلية مناسبة لتوحيد جهود جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الحكومات والمنظمات المعنية بالأفراد ذوي الإعاقة والوكالات المختصة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة التقدم والتحديات في هذا المجال.

وأضاف أن القمة التي تستمر أعمالها يومين ستركز على تحسين حياة الأفراد من ذوي الإعاقة خصوصا في جنوب الكرة الأرضية.

كما تهدف إلى تعزيز نهج موحد للدفاع عن دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال التركيز على الفترة التي سبقت قمة برلين وبناء شراكات قوية عبر الفعاليات الإقليمية وتنمية الالتزامات المشتركة وتبادل الممارسات المبتكرة التي توضح الإمكانيات المتاحة.

وأوضح المجلس أن الدورة الحالية يقع على عاتقها مهمة دمج ذوي الإعاقة ذات أولوية عالية ملحة وضمان تمكين كل فرد من الأفراد ذوي الإعاقة من الانخراط الكامل في المجتمع.

واستضافت العاصمة البريطانية لندن القمة في دورتها الأولى عام 2018 بالتعاون بين وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والحكومة الكينية والتحالف الدولي للإعاقة.

100 ألف دينار لتطوير مشروع «الأم البديلة»

«الشؤون»: تحويل مشروع «لمة الأهل» إلى «البيت العود»

عبدالرحمن غالي

سعد الشبو

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً على تطوير مشروع «لمة الأهل» ليكون أوسع وأشمل تحت مسمى «البيت العود» وذلك لتحسين جودة الحياة لكبار السن والأطفال، وفي الوقت ذاته تسعى الوزارة لتطوير مشروع «الأم البديلة» في الحضانة العائلية، والاستعداد لافتتاح مشروع «المدرسة الكبيرة» قريباً في مجمع دور الرعاية.

وكشف مدير إدارة رعاية المسنين في الوزارة عبدالرحمن غالي أن «الإدارة لديها العديد من الخطط التشغيلية المستقبلية والمشاريع التنموية الى جانب المبادرات الإنسانية التي تساهم في تحسين جودة الحياة لكبار السن بهذه الفئة العزيزة، ومهما نقدم لهم من خدمات نبقى مقصّرين بحقهم، ونتمنى ان نرد لهم جزءاً مما قدموه للبلد ولأبنائهم».

وأضاف ان الإدارة تعمل حالياً على تطوير مشروع «لمة الأهل» الذي أطلقته وزيرة الشؤون وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة إلى مبادرة أوسع وأشمل لتكون تحت مسمى «البيت العود» حيث يتواجد الأطفال من الحضانة العائلية بشكل مستمر ودائم مع كبار السن، وذلك بهدف تقوية وتعزيز الجانب النفسي والاجتماعي للمسنين والأطفال على حد سواء.

من جانبه، قال مدير إدارة الحضانة العائلية في الوزارة الدكتور سعد الشبو، إن الإدارة بدورها تعمل حالياً على التوسع في مشروع «الأم البديلة» و«الأب البديل» وذلك بعد نجاح هذه التجربة.

وأضاف أنه تم توقيع اتفاقية تعاون مع هيئة شؤون القصّر والتي جرت في مقر الهيئة بحضور الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية الدكتور جاسم الكندري والتي تهدف لتطوير مشروع «الأم البديلة» وذلك بتخصيص مبلغ 100 ألف دينار لتطوير المشروع مشيرا إلى أن عدد «الأمهات البديلات» بلغ 4 حاليا وعدد «الآباء البديلين» 2 حتى الآن، ونحن بصدد زيادة هذا العدد لاستيعاب ما لدينا من أطفال.

ولفت الشبو الى وجود عدد كبير من الطلبات للعمل كأم وأب بديلين حيث تعمل الادارة على فرز طلبات المتقدمين، ونشترط ان يكونوا من ذوي الكفاءات والخبرة ولديهم القدرة على تحمل طبيعة العمل ومنه تواجد الأم أو الأب البديلة خمسة أيام في الأسبوع بشكل متواصل داخل دار الأطفال، الى جانب ادراك المقبل على العمل طبيعة مهام العمل الإنساني الذي يقوم به ويكون مستعداً له نفسياً.

وذكر الشبو أن قطاع الرعاية الاجتماعية بصدد تدشين مشروع المدرسة الكبيرة للأطفال والتي سيتم افتتاحها قريباً داخل مجمع دور الرعاية وهي عبارة عن دورين وتشمل كافة الخدمات التعليمية والتي نفذت بالتعاون مع وزارة التربية لاسيما ما يتعلق بالبرامج والأنشطة التربوية.

وأكد استمرار العمل في «بيت حولي» بشكل طبيعي ولم يطرأ عليه أي تغيير مبينا أن 32 طفلا في دار الأطفال، أما بالنسبة للأبناء الكبار، فالعدد متغير بشكل دائم وذلك يعود لاستقلال الأبناء في بيوت خارج بيوت الوزارة.

تقديرا للدورها المحوري في دعم وحفظ الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم

21 عاما على تصنيف الولايات المتحدة للكويت حليفا إستراتيجيا من خارج الـ«ناتو»

التصنيف يمكن البلاد من حيازة ما يلزمها من التكنولوجيا العسكرية الحديثة

الخطوة شكلت تعزيزا للعلاقات الثنائية الرسمية الوثيقة التي تعود إلى العام 1951

العلاقات الكويتية - الأمريكية تتميز بأنها تاريخية وبدأت فعليا مطلع القرن التاسع عشر

الخطوة تعكس الدور المحوري للكويت في حفظ السلم ودعم الأمن إقليميا ودوليا

حلت يوم الثلاثاء الماضي الذكرى الـ21 لإعلان الولايات المتحدة الأمريكية دولة الكويت حليفا استراتيجيا لها من خارج حلف شمال الأطلسي "ناتو" تقديرا للدور المحوري الكويتي في دعم وحفظ الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم. ويعني اعتبار دولة الكويت حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة من خارج "ناتو" أن بإمكان البلاد حيازة ما يلزمها من التكنولوجيا العسكرية الحديثة علاوة على ما يشمله ذلك من جوانب اقتصادية وعلمية أخرى مثل الحصول على صفة مميزة وتفضيل كبير وشراكة دائمة مع الولايات المتحدة.

وجاء تصنيف الولايات المتحدة لدولة الكويت حليفا استراتيجيا لها من خارج "ناتو" في الأول من أبريل العام 2004 في أعقاب زيارة الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه لأمريكا في سبتمبر العام 2003.

وشكلت تلك الخطوة تعزيزا للعلاقات الثنائية الوثيقة بين البلدين الصديقين وتتويجا لعلاقات وثيقة تعود رسميا إلى العام 1951 عندما افتتحت الولايات المتحدة أول قنصلية لها في العاصمة الكويت.

وتتميز العلاقات الكويتية – الأمريكية بأنها تاريخية وبدأت فعليا مطلع القرن التاسع عشر وشهدت تطورا مطردا خلال العقود الماضية لاسيما عبر مجموعات العمل الأساسية الست في الحوار الاستراتيجي وهي "التعاون الدفاعي والأمني والتعليمي والاقتصادي والقنصلي والجمارك وأمن الحدود علاوة على التعاون في القضايا العالمية".

وأصبحت الكويت حليفا استراتيجيا وشريكا أساسيا للولايات المتحدة بفضل جهودها في تعزيز الأمن والاستقرار وحل الأزمات لاسيما دورها الرائد في الوساطة وتقريب وجهات النظر ولم الشمل في عدد من الأزمات الإقليمية والدولية.

وتعكس الخطوة هذه أيضا الدور المحوري للكويت في حفظ السلم ودعم الأمن إقليميا ودوليا وجهودها المشتركة والتنسيق المعلوماتي مع الولايات المتحدة بمختلف جوانبه إلى جانب دورها الإنساني والإغاثي وتكلل ذلك بتسميتها مركزا عالميا للعمل الإنساني في العام 2014 ما عزز دورها دولة داعية للسلام العالمي.

ويشهد العالم بالأدوار المهمة للكويت في جهود المصالحة والوساطة الدبلوماسية البناءة بين الكثير من الدول لعقود طويلة ولم تدخر جهدا في الالتزام وحفظ أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والعالم ومساعدة الدول في حالات المجاعات والأزمات والنزاعات والحروب والكوارث الطبيعية.

ومما لا شك فيه أن إعلان الكويت حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة من خارج حلف "ناتو" أمر مهم ويعتبر ارتقاء كبيرا بالعلاقة بين البلدين الصديقين لأن الولايات المتحدة تعامل الدول التي تسميها حليفا رئيسيا معاملة خاصة وعددها 18 دولة فيما يبلغ عدد الدول الأعضاء في حلف الناتو 32 دولة.

وقد بدأ ذلك التصنيف في عهد الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان العام 1987 ولا يزال مستمرا إذ تم في العام 2022 انضمام قطر وكولومبيا حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة فيما كانت مصر أول دولة عربية تعلنها الولايات المتحدة بهذه الصفة في العام 1987 وكانت البحرين أول دولة خليجية وذلك في العام 2002.

في موازاة ذلك شهدت العلاقات بين الكويت وحلف شمال الأطلسي منذ انضمامها كأول عضو "في مبادرة إسطنبول للتعاون" في يونيو العام 2004 تطوراً مطردا أيضا إذ استضافت في العام 2006 كأول عضو خارج الحلف اجتماع مجلس شمال الأطلسي تحت عنوان "الناتو ودول الخليج:مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون".

وفي العام 2012 تقدمت دولة الكويت خلال اجتماع مجلس شمال الأطلسي في بروكسل بمبادرة لاستضافة وتشغيل المركز الإقليمي لمبادرة إسطنبول في الكويت فيما انضمت عام 2014 الى "برنامج الشراكة والتعاون الفردي".

كما استضافت البلاد اجتماعات المجموعة الاستشارية السياسية للحلف العامين 2015 و 2018 واجتماع مجلس شمال الأطلسي للذكرى الـ15 للمبادرة الدولية للتعاون الدولي في ديسمبر 2019.

وفي العام 2016 وقعت الكويت وحلف شمال الأطلسي "اتفاقية عبور القوات العسكرية" ثم جرى في يناير العام 2017 افتتاح المركز الإقليمي لحلف الناتو في الكويت.

وفي يوليو 2024 زار وزير الخارجية عبدالله اليحيا واشنطن لحضور الاحتفال بالذكرى الـ75 لتأسيس "ناتو" على هامش قمة الحلف فيما زار مساعد الأمين العام للشؤون السياسية والأمنية في "ناتو" بوريس روج الكويت في شهر مايو العام 2024 لتعزيز قدرات المركز الإقليمي للناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون وتطويره باعتباره مركزا فعالا للتعاون والتدريب.